المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية – جامعة سيدي بلعباس
ISNN : 2170-0060 EISSN : 2602-523X
المجلد 18 -- العدد 01 -- جوان 2026 ص 698 - 721

الحركة النسوية: من الجذور الفكرية العالمية إلى الخصوصية الجزائرية - دراسة سوسيو تاريخية

The Feminist Movement: From Global Intellectual A Socio-Historical -Roots to the Algerian Context Study

محمد زيان - أستاذ التعليم العالي m.zian@univ-chlef.dz	علم الاجتماع والأنثروبوبوجيا	حسيبة بن بوعلي / الجزائر

DOI :

الإرسال: 2026/03/19 **القبول**: 2026/06/12 **النشر**: 2026/06/20

ملخص:

يستعرض المقال تطور الحركة النسوية من جذورها الفكرية الغربية، المتأثرة بالثورة الفرنسية وعصر التنوير والتحولات الصناعية، مرورًا بظهورها خلال حركة النهضة العربية، وصولًا إلى المسار الجزائري الخاص الذي ارتبط ارتباطًا وثيقًا بالنضال التحرري ضد الاحتلال الفرنسي. ويؤكد أن النسوية في الجزائر تشكّلت في سياق تاريخي معقّد؛ إذ منحت مشاركة النساء النشطة في حرب التحرير شرعية سياسية لهن، غير أن مرحلة إعادة البناء بعد الاستقلال حملت تحديات اجتماعية ومؤسسية جديدة. وقد مرّت الحركة بمراحل متميزة: النشاط ما قبل الاستقلال، ثم توسع تعليم الفتيات بعد 1962، وظهور الجمعيات المستقلة أواخر الثمانينيات مع الانفتاح السياسي، ثم التحول نحو العمل الإغاثي خلال "العشرية السوداء". ويميز المقال بين ثلاثة تيارات رئيسة داخل الحركة: النسوية الماركسية، والإسلامية، والحقوقية، كما يناقش مشكلات مستمرة مثل الفجوة بين الحضر والريف، وانخفاض مشاركة النساء في سوق العمل رغم المكاسب التعليمية، ونخبوية الخطاب النسوي. وينتقد كذلك الانقسامات الإيديولوجية وضعف التنسيق بين الجمعيات. ويختتم بتوصيات عملية تشمل تعزيز الحضور الميداني، وبناء شراكات مع المجتمع المدني، وصياغة خطاب متوازن يوفق بين المرجعية الثقافية المحلية والمعايير الكونية لحقوق الإنسان، بما يعزز فاعلية الحركة النسوية في مسار التنمية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: النسوية، الجزائر، المساواة بين الجنسين، حقوق المرأة، الحركات الاجتماعية.

Abstract:

The article follows the development of the feminist movement from its Western roots-influenced by the French Revolution, Enlightenment, and Industrial Revolution-to its spread in the Arab world during the Arab Nahda and culminating as the specific Algerian experience closely interwoven with the anti-colonial crusade against French domination. It asserts that Algerian feminism evolved within an intricate historical context: women's involvement in the War of Liberation provided

them with political legitimacy, while the post-independence rebuilding process brought new difficulties. The movement path included a series of phases: pre-independent activism, post-1962 expansion of girls' schooling, an independent associations' resurgence in the late 1980s, and a diversion toward humanitarian intervention during the "Black Decade" of the 1990s. The research finds three main ideological currents-Marxist, Islamic, and rights-based feminism-while emphasizing recurrent structural obstacles like the urban–rural gap, low female labor force participation in spite of gains in schooling, and the limitation of an elitist discourse, with internal ideological divisiveness and poor associations' coordination additionally diluting the movement effect. Finally, it advocates enhanced grassroots interaction, collaboration with civil society, and balanced discourse that merges native cultural matrices with universal human rights standards so as to locate women in the very center of Algeria's national developmental agenda.
Keywords: Feminism, Algeria, Gender Equality, Women's Rights, Social Movements.

مقدمة:

شهدت المجتمعات العربية والإسلامية، ولاسيما الجزائر، منذ النصف الثاني من القرن 20م، تحولات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة، كان للمرأة نصيب وافر من آثارها. فقد تحوّلت قضية المرأة إلى ساحة سجال بين التيارات المحافظة والحداثية؛ إذ جعلها الأول رمزًا لحماية القيم والأخلاق عبر التشديد على الحجاب والدور الأسري، بينما رأى فيها الثاني رمزًا للتحرر من القيود التقليدية، بما في ذلك إعادة تعريف الأدوار الجندرية والعلاقات الخاصة. وفي كلتا الحالتين، غالبًا ما كانت الطرف الأضعف الذي يتحمل أعباء هذا الصراع، إذ وجدت نفسها بين ضغط الجناح التحديثي للمجتمع من جهة، والتمسك بالتصورات التقليدية من جهة أخرى، بما قد يختزل شخصيتها إلى بعدها الجندري.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى توثيق وتحليل مسار الحركة النسوية في الجزائر ضمن سياقها التاريخي والسياسي والاجتماعي، وإبراز العوامل التي شكّلت خصوصيتها مقارنة بالنماذج الغربية والعربية. كما تكمن أهميتها في كشف التحديات البنيوية والفكرية التي تواجه هذه الحركة، خاصة في ظل التغيرات الدولية والداخلية الراهنة التي تؤثر على أوضاع المرأة ودورها في المجالين العام والخاص.

أما أهداف الدراسة، فتكمن في تتبّع نشأة الحركة النسوية في الغرب، وملامح انتقالها إلى العالم العربي، وصولًا إلى التجربة الجزائرية، مع تحليل العوامل المؤثرة في مسارها، واستكشاف الفرضية القائلة أن أشكال التمييز ضد النساء ارتبطت تاريخيًا بتفاعل العوامل الجندرية مع البنى الاجتماعية والثقافية، حتى بعد تراجع العوامل البيولوجية مع «زوال مبررات الفخر بالقوة الذكورية، فرض بقاء النساء في المجال الخاص، فيما اندفع الرجال نحو المجال العام، مدافعين عن الصورة التقليدية للرجولة القوية والمسيطرة» (زيان، 2018) (زيان و سالمي، 2022).

يستند المقال على منهج تحليلي-تاريخي مقارن، يجمع بين التوثيق الزمني لمسار الحركة النسوية عالميًا وعربيًا وجزائريًا، وعلى التحليل السوسيولوجي النقدي لتياراتها وأثر السياقات السياسية والاجتماعية عليها، مع الاستعانة بمصادر أكاديمية وشهادات ميدانية وإحصاءات رسمية. ويقارن بين التجارب المختلفة لإبراز الخصوصية الجزائرية.
تعتمد الدراسة نظريًا على مقاربات علم اجتماع الحركات الاجتماعية، خاصة المقاربة البنيوية التي تربط نشوء الحركات الاجتماعية بالسياق السياسي والاقتصادي، إلى جانب مقاربة النوع الاجتماعي التي تفسر التفاوت بين الجنسين باعتباره نتاجًا لبنى اجتماعية وثقافية تاريخية، وليس مجرد اختلاف بيولوجي. تركز الدراسة زمنياً على الفترة الممتدة من أواخر القرن التاسع عشر، باعتبارها مرحلة تشكل الفكر النسوي عالمياً، وصولاً إلى العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين في الحالة الجزائرية.

تنطلق هذه المنهجية من إشكالية: **إلى أي مدى تشكّلت الحركة النسوية في الجزائر، بوصفها نتاجا لتفاعل بين التأثيرات العالمية والخصوصيات الاجتماعية والسياسية المحلية؟.**

1.الحركة النسوية في الغرب:

يُقصد بالحركة النسوية في هذه الدراسة مجموع الحركات الاجتماعية والفكرية التي تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية، مع اختلاف مرجعياتها الفكرية بين الليبرالية والماركسية والإسلامية والحقوقية. ويشير

مفهوم النوع الاجتماعي (Gender) إلى الأدوار والتمثلات الاجتماعية والثقافية المنسوبة إلى الذكور والإناث داخل المجتمع، والتي تتجاوز الاختلافات البيولوجية.

1-1. النشأة التاريخية والسياق العام:

بدأت ملامح الحركات الساعية إلى إنصاف المرأة تبرز في القرن 19م، متأثرةً بالتحولات الفكرية والاجتماعية الكبرى التي شهدتها أوروبا، حيث أفرزت تلك المرحلة وعياً متزايداً بضرورة إعادة النظر في موقع المرأة داخل المجتمع، ومساءلة البُنى التقليدية التي كرّست التمييز القائم على النوع الاجتماعي. وقد ساهمت هذه التحولات في فتح المجال أمام طرح قضايا المساواة والحقوق المدنية والسياسية، مما مهد الطريق لظهور تيارات فكرية واجتماعية تطعن في شرعية التراتبية الجندرية، وتدعو إلى بناء مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً.

لقد «نشأت الحركات المطالبة بحقوق المرأة في القرن 19م، ثم أطلق عليها النسوية féminism وبدت بوصفها (أسلوباً في الحياة الاجتماعية والفلسفية والأخلاقيات يعمل على تصحيح وضع النساء المتدني، الذي يحط من شأن المرأة ويحقرها وفي مواجهة السيطرة الذكورية أو التحيز الجنوسي الذي أثر في البنية الثقافية والاجتماعية والإجراءات السياسية بل في الثقافة بشكل عام» (القرشي، 2008، صفحة 25)، وكان لأفكار الثورة الفرنسية وعصر التنوير، والثورة الصناعية انطلاقة أولى لبذور الحركات النسوية من أجل المطالبة بالحقوق ابتداء من مشاركتهن في المظاهرات السياسية لرفع الأجور والدعوة إلى المساواة مع الرجل والمطالبة بحق العمل والانتخاب، الأمر الذي أفرز في -نظرنا- اعترافاً بهذه الحركات كحقيقة موضوعية في كل الدول الغربية مثل: أمريكا وألمانيا وبريطانيا وروسيا، وغيرها.

تعود بوادر رفع شعارات النسوية حسب-سارة جامبل- لأسباب خاصة عرفتها مكانة المرأة في مجتمع صناعي كونها لا تُعامل فيه «على قدم المساواة، لا لأي سبب سوى كونها امرأة في المجتمع الذي ينظم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته» (جامبل، 2002، صفحة 12)، وأدّت هذه الأفكار والمعتقدات لظهور سلسلة طويلة من النظريات التي حاولت تفسير التفاوت بين الجنسين للتغلب على اللامساواة الاجتماعية بين الجنسين، لكنها تختلف (أي النظريات)، فيما بينها اختلافاً كبيراً حول مسألة التفاوت

الجنسي، «رغم اتفاقها على أن المرأة لا تتمتع بوضع منصف في المجتمع. وتحاول النظريات النسوية المتنافسة تفسير التفاوت الجنوسي في بإرجاعه إلى عمليات اجتماعية عميقة الغور في المجتمع. مثل التحيز الجنسي والبطريكية والرأسمالية والعنصرية» (غيدنز، 2005، صفحة 195).

لعبت أعمال أدبية ونقدية لنساء مشهورات بنضالهن للأسباب المذكورة آنفا أمثال: سيمون دي بوفار وجيرمن غرير ومرغريت ميد وهربرت ماركوزة...أدواراً لا يُستهان بها في تعميق الوعي بمكانة المرأة، ودونيتها وعدم مساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل، وهي أعمال أوصلت الحركة في الغرب إلى قمة قوتها وامتدادها خلال السبعينيات من القرن الماضي، وتحولت إلى حركة اجتماعية لها أهداف ومطالب ظهرت في توزيع الأدوار بين الجنسين، وشرحت كيف تقوم هذه الأدوار بوظائفها، وما هو السلوك الذي ينبغي على الطرفين القيام به في المستقبل (الحيدري، 2003، الصفحات 187-188).

2-1.التيارات الرئيسية:

1-2-1.النسوية الليبرالية:

استطاعت الحركة النسوية الليبرالية بفضل روادها تحقيق بعض الانجازات المختلفة، خلال القرن الماضي، حيث ترجع الاختلافات بين الجنسين، للمواقف والتوجهات الاجتماعية والثقافية، إذ أن «أنصار ونصيرات النسوية لا ينظرون إلى إخضاع المرأة باعتباره نسق أو بنية اجتماعية ضخمة. وبدلاً من ذلك، فإنهم يلفتون الانتباه إلى عدد كبير من العوامل المنفصلة تسهم في خلق التفاوت بين الرجال والنساء، إنهم، -على سبيل المثال- ، يركزون على التحيز الجنسي، وتفاوت الأجور، والتفرقة في المعاملة ضد النساء في أماكن العمل وفي المؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام الجماهيري. وهي ذاتها أسباب النقد الذي تلقته وعلى هذا الأساس، فإنهم يركزون جهودهم على إيجاد وحماية الفرص المتكافئة للنساء عبر التشريعات والوسائل الديمقراطية الأخرى» (الحيدري، صفحة 196). لكنها تعرضت لانتقادات كثيرة، لأنها تركّز على معالجة مظاهر جزئية في اللامساواة بدل تفكيك بنيتها العميقة، و«أُتهم أنصار النسوية الليبرالية، بأنهم يشجعون النساء على قبول واقع

اجتماعي يفتقر إلى المساواة والعدل والإنصاف، ويغلب عليه الطابع التنافسي» (الحيدري، صفحة 196).

1-2-2. النسوية الراديكالية:

يتميز هذا التيار بطرح جذري في نقد النظام الأبوي، لأنه يُحمّل الرجال مسؤولية «استغلال النساء، وهم المنتفعون في الوقت نفسه من هذا الوضع، ومن هنا، فإن البطريكية أي الهيمنة النظامية المنهجية للذكور على الإناث في المجتمع، هي القضايا المحورية لهذه الدراسة النسوية» (الحيدري، الصفحات 196-197)، وعلى خلاف النسوية الماركسية التي ترجع اضطهاد المرأة أساساً إلى البنية الاقتصادية وعلاقات الإنتاج، تركز النسوية الراديكالية على السيطرة الذكورية بوصفها نظاماً مستقلاً نسبياً يتجلى بوضوح داخل الأسرة، التي تعد في –نظرها- موقعاً أساسياً لإعادة إنتاج هذه الهيمنة.

يشير أنصار هذا التيار إلى «العنف الذي يمارسه الذكور على النساء، باعتباره عنواناً للتفوق الذكوري، ومن هنا فإن العنف البيتي، وحالات الاغتصاب والتحرش الجنسي: هي أجزاء من نظام متكامل لقمع النساء، وليس حالات فردية متفرقة يعاني مرتكبوها اضطرابات نفسية أو نزعات إجرامية فردية» (الحيدري، صفحة 197). كما لا يقتصر هذا التحكم على القمع المباشر، بل يمتد إلى تشكيل صورة المرأة واختزالها في أدوار استهلاكية، من خلال «المفاهيم الشائعة عن الجمال والجاذبية الجنسية ويرغمون المجتمع بأكمله على القبول بنوع معين من الأنوثة» (الحيدري، صفحة 197)، وذلك عبر الإعلانات والأفلام السينمائية والمنتجات الثقافية. لذلك، يرى رواد هذا الاتجاه أن التغيير لا يمكن أن يكون جزئياً أو إصلاحياً، بل يتطلب تحولاً عميقاً في البنى الثقافية والرمزية للمجتمع، حيث «مراحل التجديد وتغيير الأسس المعنوية والعقلية طويلة ومعقدة، ولا تحصل إلا في إطار انقلاب جماعي عميق الجذور كذاك الذي تشهده الثورة الصناعية» (غليون، 2006، الصفحات 285-286).

أدى النقد النسوي إلى إعادة تعريف مفهوم الرجل، بحيث أن القوة العضلية والشرف عوضا بالنجاح وبالمال وبالعمل، وهو ما ارتبط جزئياً بإعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة،

حيث تم تعويض نموذج الرجل الصلب/الشديد، بنموذج رجولي أكثر مرونة، حيث يتنازل هذا الأخير عن امتيازاته التقليدية وعن سلطته، ويقاسم الزوجة أشغال المنزل. ولو أنه لقي قبولاً وترحيباً عند النسائيات المتعبات من الهيمنة الرجولية التقليدية. لكن يبدو أن نساء التسعينات من القرن الماضي في أمريكا سئمن هذا النموذج، وبدأن يطالبن بنموذج جديد يجمع بين القوة العضلية والغنى، من جهة وبين معرفة الأشغال المنزلية والتسوق والعزف على الآلات الموسيقية. إنه في كلمة واحدة رجل مثالي. ويتبين أن الرجولة الحداثية تأليف بين الخصال التقليدية والحديثة.

2.الحركة النسوية في العالم العربي:

2-1. السياق التاريخي:

ارتبط ظهور الحركة النسوية العربية ببدايات النهضة العربية-الإسلامية في مطلع القرن 20م، كرّد فعل على الحداثة التي دخلت إلى المنطقة عبر الاستعمار والتبعية السياسية والاقتصادية. وقد جاءت هذه الصدمة الحضارية في مجتمعات مثقلة بثلاثية التخلف: الجهل، والفقر، والمرض، إضافة إلى النظرة الأبوية السائدة التي اختزلت المرأة في بعدها الجسدي، وحصرت أدوارها داخل المنزل.

شهدت هذه الفترة محاولات لتحديث المجتمعات العربية من خلال التنمية، والتحوّل التدريجي من المجتمعات الرعوية إلى الصناعية والتجارية، ما أتاح فرصة أكبر لطرح قضايا المرأة في المجال العام. «منذ بدايات اليقظة-النهضة العربية- الإسلامية في بداية القرن الماضي، التي هي بدون شك رّد فعل على الحداثة التي دخلت مع الاستعمار والتبعية والاستقلال الشكلي لبعض الدول العربية، فمن الطبيعي أن تؤثر هذه الصدمة التي طالت جوانب عديدة من فئات المجتمع، في المرأة التي رزحت قرونا عديدة تحت مركب ثلاثي من التخلف، هو الجهل، والفقر، والمرض، إلى جانب نظرة الرجل الشرقي الأبوية التقليدية التي حصرت أدوار المرأة في المجال الأسري، وفي جسدها وصورتها، فلا يسمح لها أن تخرج من البيت إلا مرتين، مرة إلى بيت زوجها، وأخرى إلى قبرها» (الحيدري، الصفحات 328-329).

2-2. الرواد والأفكار المؤسسة:

يشير السياق التاريخي للحركات النسوية في العالم العربي إلى ضرورة التوقف «عند أبرز التحولات التي عرفتها المجتمعات العربية على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، منذ ما تم التعرف عليه بعصر الحداثة العربية» (الإسكوا، 2005، صفحة 5)، حيث سعت الحركات الوطنية والدول الحديثة إلى تحديث مجتمعاتها عبر التنمية، ما أدى جزئيًا إلى الانتقال من المجتمع الرعوي إلى المجتمع التجاري الصناعي.

استندت هذه الحركات في بداياتها، إلى رصيد فكري ذكوري الطابع، خاصة في أعمال قاسم أمين حول تحرير المرأة، التي «يؤرخ كتابه لمرحلة جديدة في نظرة عصر النهضة إلى المسألة النسوية» (الميلاد، 2001، صفحة 29). أوضح أمين أن المرأة تواجه معوقات ناتجة عن الجهل والتخلف وتقاليد المجتمع القاسية، إضافة إلى الاستعمار الذي يقيد الديمقراطية «فيذل الرجل ويزداد عنفًا وقسوة تجاه المرأة». وبيّن أن «الحكومة المستبدة تقضي على كرامة الرجل وتجعل الحق للقوة الغشوم... فيستبد الرجل بالمرأة» (كمال بيومي، 1986، صفحة 5)، معدّدًا مظاهر احتقارها من الحبس في البيت، وفرض الوصاية، إلى التطليق القسري وامتهان الكرامة.

دعا قاسم أمين إلى رفع قيمة المرأة عبر التربية والتعليم، مؤكدًا أنه «لا مناص من تربية المرأة حتى تبلغ قدرًا من العلوم يسمح لها باختيار ما يوافق ذوقها...» (كمال بيومي، الصفحات 5-6)، وأن دراسة الحقائق العلمية والعلوم الطبيعية ضرورية لطرح الخرافات ولتمكينها من أداء دورها في الأسرة والمجتمع.

3-2.تطور الخطاب النسوي العربي:

قوبلت دعوة أحمد أمين بالغضب والتعنت الشديدين لدى المحافظين والأزهريين، وقد تعرضت أفكاره لانتقادات حادة من بعض الأوساط المحافظة من قبل شخصيات أمثال: محمد فريد وجدي وطلعت حرب والعقاد، في حين سانده في دعوة سفور المرأة كل من سعد زغلول ومحمد عبده، وحافظ إبراهيم ولطفي السيد والمازني...وغيرهم. وبعد ذلك خرجت دعوته من القصور والصالونات إلى الشوارع، على يد نساء مثقفات مثل: هدى الشعراوي ووجوه نسوية بارزة في المغرب العربي، تحملن خطاباً أكثر استقلالية ركز على تحرير المرأة

كقضية قائمة بذاتها، وإن ظلت هذه الحركات في كثير من الأحيان مرتبطة بالقضايا الوطنية الكبرى، أو خاضعة لمعادلات القوى السياسية السائدة، و«في مقابل النجاح اللاّفت والأصداء الواسعة التي حققتها حركة هدى شعراوي النسوية، أسّس حسن البنّا، في 26 أبريل 1933، جناحاً للأخوات داخل تنظيم الإخوان المسلمين، سمّاه "فرقة الأخوات المسلمات"؛ ثم حدّد دور الأخوات الدعوي فيه ووسائل الدعوة في مذكراته "الدعوة والداعية" بهدف التصدّي لحركة هدى شعراوي "التحرريّة» (البرزاوي، 2018)، وكانت زينب الغزالي رائدة لهذا التيار.

2-4. التنوع الإقليمي:

لقد تبنت «الحركات النسوية مقولات فكرية وطروحات نظرية بلورتها أعلام نسائية في المشرق والمغرب» (الإسكوا، صفحة 85)، وبالتالي تباينت المسارات النسوية من بلد إلى آخر تبعاً للتاريخ الاستعماري، والبنية الاجتماعية، والأنظمة السياسية. ففي حين اتخذت الحركة في بعض البلدان طابعاً ليبرالياً منفتحاً، ظلّت في بلدان أخرى أكثر التصاقاً بالخطاب الديني أو القومي. وقد أتاح هذا التنوع للحركة النسوية العربية ثراءً في الأطروحات، لكنه أضعف قدرتها على صياغة أجندة موّحدة على المستوى الإقليمي.

3. الحركة النسوية في الجزائر:

3-1. خصوصية المسار الجزائري: تختلف الحركة النسوية في الجزائر عن نظيراتها في الغرب والعالم العربي بسبب تداخلها الوثيق مع مسار النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وما تلاه من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية بعد الاستقلال. وهي حركة يصعب التأريخ لها بدقة نظرًا لضعف التوثيق الأكاديمي، ولأنها غالباً ما ظهرت في شكل مبادرات متفرقة، تردد صداها بين المجال السياسي والاجتماعي والثقافي.

3-2. مرحلة ما قبل الاستقلال:

شاركت المرأة الجزائرية في الكفاح المسلح والعمل الفدائي خلال حرب التحرير (1954–1962)، ما أكسبها شرعية سياسية ورمزية بعد الاستقلال. من أبرز الرموز جميلة بوحيرد، التي أصبحت أيقونة للنضال العربي ضد الاستعمار. وقد مهّد هذا الدور المباشر لمطالبة

النساء بمكانة متقدمة في المجتمع المستقل. وهي حجة موضوعية في المطالبة بـ الحرية والمساواة والمشاركة مع الرجال بعد الاستقلال، كونهن دفعن الثمن باهضاً جراء ذلك، ومشاركتهن الكبيرة في أحداث11 ديسمبر1961، وهو دليل على نضجهن السياسي وقدرتهن على لعب أدوار سياسية فاعلة، وبالتالي بدأت إعادة بناء جذرية للعلاقات بين الجنسين مع نهاية الاستعمار وبحكم الواقع بدأت ولادة مجتمع جديد، مما يطرح تساؤلات حول العوامل الاجتماعية والثقافية التي ساهمت في استمرار هذا التأخر.

3-3. مرحلة ما بعد الاستقلال 1962- 1988:

شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال انتشارًا سريعًا لتعليم الفتيات، وهو ما كان مرفوضًا اجتماعيًا خلال الحقبة الاستعمارية. فقد كان مؤرخو تلك الفترة يرون أن تعليم الفتيات «أسطورة لا يمكن أن تتحقق»، غير أن الواقع بعد 1962 أثبت العكس، حيث أصبح تمدرس البنات ضرورة ملحّة، وقبله حتى الآباء الذين كانوا يعارضونه سابقًا «إذ عملت الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال في كل مشاريعها التنموية على فكرة تمدّرس الجميع بما فيهم جنس الإناث، بسن مجموعة من القرارات والتشريعات بما فيها مجانية التعليم وإلزاميته لمن هم دون سن 16 سنة» (زيان و سالمي، صفحة 404).

برزت في هذه المرحلة أسماء أكاديمية وباحثات مثل: هلين فان فيلد (H. Vandevelde)، ونوال شليق (N. Chellig)، وسعاد خوجة (S. Khodja)، ويمينة بن ثابت (Y. Bentabet)، وكلودين شوليه (Claudine Chaulet)، وفوزية مجاهد (Fouzia Medjahd)، ركّزن في أعمالهن على مسألة تمكين المرأة وتنميتها عبر التعليم والعمل والتحكم في الخصوبة. وقد جادلن ضد الخطاب المحافظ الذي يصوّر النساء كـ عاجزات عن المساهمة في التنمية، مؤكدات أن المساواة والإنصاف شرط لنهضة المجتمع.

مع بداية السبعينيات، «انطلق البحث الأكاديمي حول أوضاع المرأة الجزائرية، فصدرت أعمال مهمة أبرزها كتاب "المرأة الجزائرية "لـ فوزية مرابط، وكتاب "الحرم وأبناء العم لـ جيرمن تيليون (Le Haram et les Cousins)، اللذان أصبحا مرجعين رئيسيين للأبحاث اللاحقة» (Haddad, 2006). أرجعت مرابط مشكلات المرأة الجزائرية إلى عوامل نفسية،

أهمها كراهية الرجال للنساء، ورأت أن التدابير الاجتماعية المقترحة لمواجهتها إما طوباوية أو هزلية (مثل: إنشاء مجموعات لاعتراض النساء في الشارع). أما تيليون، فركّزت على وضع المرأة في التعليم والعمل، واعتبرت أن تحررها يرتكز على ثلاثة محاور رئيسية : التعليم، تحديد النسل، وقانون الأحوال الشخصية.

تأسس في السياق ذاته، الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA) سنة 1962 كـ هيئة تابعة لجبهة التحرير الوطني، ليلعب دورًا في الحملات المناهضة للعنف ضد المرأة، وإن ظل مرتبطًا بالإطار الرسمي للدولة. وقد ضمّ في صفوفه مناضلات ومجاهدات برزن خلال الثورة التحريرية، وتحولن لاحقًا إلى رموز للحركة النسوية، مثل: جميلة بوحيرد، التي جسّدت بالصمود أمام التعذيب الجسدي والنفسي روح النضال النسوي في الجزائر والعالم العربي، وأصبحت رمزاً للمقاومة ضد الاستعمار الفرنسي، وألهمت مشاعر الكرامة والعزّة لدى المجاهدين، ومن بين الجمعيات النسوية الرائدة التي تأسست آنذاك:

- الجمعية من أجل المساواة بين الرجال والنساء أمام القانون.
- الجمعية من أجل تحرر المرأة.
- جمعية النساء من أجل المساواة والمواطنة.
- الجمعية من أجل الترقية والدفاع عن حقوق النساء.

3-4. مرحلة التعددية الحزبية وبروز الجمعيات 1989-1991

شهدت الجزائر سنة 1988 منعطفًا سياسيًا واجتماعيًا مهمًا، حين أدّى التمرد الشعبي ضد هيمنة الحزب الواحد وسيطرة جبهة التحرير الوطني إلى فتح المجال أمام مبادرات تنظيمية جديدة. وفي هذا الإطار، بادرت مجموعة من النساء المنخرطات في أحزاب اليسار، خاصة ذات المرجعية الماركسية التقليدية، إلى جانب ناشطات نقابيات، بتأسيس جمعيات نسوية مستقلة. وقد ساعد على ذلك صدور قانون تنظيم الجمعيات لسنة 1989، الذي أتاح الإطار القانوني للعمل الجمعوي المستقل.

- أدخلت هذه الجمعيات «حركية غير مسبوقة على النشاط النسوي في الجزائر، حيث نظمت مظاهرات حاشدة في مختلف أنحاء البلاد للمطالبة بإلغاء أو تعديل

مجلة الأسرة بما يضمن المساواة بين الجنسين. كما وقفت بقوة أمام صعود التيارات الإسلامية في المجال السياسي، التي جعلت من قضية المرأة محورًا لخطابها، واعتبرتها خط الدفاع الأول عن "الهوية العربية الإسلامية"» (الإسكوا، الصفحات 102-103)، ومن أبرز الجمعيات والشبكات الفاعلة في هذه المرحلة:

- Association de la Photographie et des Arts, Atlas Saharien **(الأغواط)**
- Association des Élues locales - Réseau NEDJM **(وطنية)**
- Association Djazairouna **(البليدة)**
- Association Femmes Action Développement **(عنابة)**
- Femmes Algériennes Revendiquant leurs Droits – FARD **(وهران)**
- Promotion de la Femme Rurale de Sidi Lahcène **(سيدي بلعباس)**
- « Femmes En Communication » FEC **(الجزائر)**
- Association Futur pour le développement **(باتنة)**
- Association Graine de Paix **(وهران)**
- L'Association Nationale « Femmes Algériennes Médecins » – FAM.
- Association Algérienne pour le Planning Familial – AAPF **.(جمعية وطنية)**
- Tharwa n'Fadhma n'Soumer **(الجزائر)**
- Association SOS Femmes en Détresse **(الجزائر- باتنة)**
- Collectif Femmes du Printemps Noir **(تيزي وزو)...وغيرها** (AFC, 2022).

ما يعكس ارتباط تطور الفعل النسوي في الجزائر بتحولات المجال السياسي أكثر من كونه نتاج ديناميات اجتماعية مستقلة.

3-5. العشرية السوداء 1992-2002:

مثّلت العشرية السوداء تحديًا غير مسبوق للحركة النسوية الجزائرية، إذ تصاعدت أعمال العنف الموجهة ضد النساء في أشكال متعددة، شملت الاغتيالات والاختطافات والاغتصاب. وفي مواجهة هذا الوضع، تحوّل نشاط الجمعيات النسوية من المطالبة السياسية إلى العمل الإغاثي، مركّزًا على توفير المأوى، والرعاية الصحية، والدعم النفسي

والقانوني لضحايا العنف المسلح. و«كان الخطاب الإسلامي وممارسة الإسلاميين السياسية تظهر جليّاً في الموقف من النظام الحاكم، وكذا الموقف من المرأة، وبخاصّة في ما يتعلّق بحضورها في الفضاء العام، ومسألة الحجاب واللباس الإسلامي وغيرها. وقد فهمت السيّدات العلمانيات اللاتي شاركن في حراك تشرين الأول/أكتوبر 1988 أنهنّ سيقصون من جزائر الجبهة الإسلامية، وأنّ آلة الديمقراطية التي أرادوها ستُحطم بمجرّد أنّ تُوصل الإسلاميين إلى الحُكم. كانت هذه الريبة مشتركةً بين كثير من الأطراف السياسية في الجزائر بمن فيهم الإسلاميون الآخرون» (القطعة، 2021) .

فبعض الأطروحات دعت إلى إعادة تحديد دور المرأة في المجال العام وفق مرجعية دينية محافظة. كما مارست الجمعيات، ضغطًا متواصلاً على السلطة السياسية من أجل إدخال تعديلات تشريعية تضمن المساواة في العمل والأجر، وتعزيز مشاركة النساء في مواقع اتخاذ القرار، وكان هذا الضغط من العوامل التي ساهمت لاحقًا في تعديل قانون الأسرة الجزائري.

من أبرز هذه الجمعيات الجمعية الوطنية نجدة النساء في شدّة (SOS Femme en détresse) (AFC, 2022)، التي تأسست سنة 1992 بمبادرة من بعض المجاهدات والشباب المنخرطين في العمل الإنساني. "تخصصت في رعاية النساء ضحايا العشرية السوداء، وقدمت لهن العلاج الصحي والدعم السيكولوجي والاستشارة القانونية. واليوم، توسّع نشاطها ليشمل ضحايا أشكال أخرى من العنف، مثل: سوء المعاملة، والعنف المسلح، إضافة إلى دعم النساء العازبات والمطلقات. وتوفر لهن الإيواء والإطعام، وتأمين التعليم لأبنائهن، كما تلعب دور الوسيط بين السلطات المحلية وهذه الفئات الهشة. وتبقى الجمعية الوحيدة في الجزائر التي تمتلك مركزًا لإيواء النساء المهمشات وضحايا العنف" (LEBAS, 2006, p. 21) . كما شاركت هذه الجمعية في تنظيم مسيرات حاشدة، أبرزها تلك التي «رفعت شعار "20سنة باراكات - 20 ans, ça suffit »، للتعبير عن الرفض القاطع للعنف المترتب عن قانون الأسرة، ابتداءً من سنة 2006" (LEBAS, p. 22).

3-6. التيارات الفكرية داخل الحركة النسوية الجزائرية

3-6-1. النسوية الماركسي: انبثق التيار النسوي الماركسي (أو ما يسمى باليساري) في الجزائر من الأسس الفلسفية التي وضعها ماركس حول الصراع الطبقي، إذ أن «قوى التغير الحاصل في المجتمع ليست ناجمة عن عوامل خارجية كالعقل أو الفكرة المطلقة أو البيئة الجغرافية أو تزايد السكان، بل إن الأفكار مرتبطة بأوضاع الحياة المادية، لذلك فإن الأفكار الثورية لا تظهر ولا تنتشر إلا في ظروف موضوعية مواتية" (عودة، د.ت، صفحة 128).

ينطلق هذا التصور من المادية الجدلية التي تقوم على ثنائية المهيمن والمهيمن عليه، كما هو الحال في العلاقة بين البروليتاريا والبرجوازية، وهي العلاقة التي تشكل –وفق الماركسية– أساس التاريخ الإنساني منذ نشأته. وبناءً على ذلك، فإن انعتاق الطبقة العاملة يعني بالضرورة تحرر المرأة من القيود الاجتماعية والاقتصادية، وإلغاء ملكيتها الخاصة، وشطب العبودية، مما يفتح المجال أمام المساواة الفعلية بين الجنسين. كما توقعت الماركسية تفكك العائلة التقليدية وزوال سلطة الأب والزوج، مع مشاركة المرأة والرجل معًا في عملية الإنتاج، أي أنها كانت ترى اضطهاد المرأة مرتبطاً بالاستغلال الطبقي وأن تحريرها لا يتم إلا عبر تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية بالقضاء على البرجوازية وبناء مجتمع اشتراكي.

غير أن هذه الرؤية لم تتحقق بالكامل على أرض الواقع؛ إذ «ظل الرجل هو المسيطر في الحزب والدولة والعائلة، وصاحب القرار» (الحيدري، صفحة 186)، خاصة خلال فترة الحكم البومديني الفردي الذي لم يعترف بالمطالب النسائية خارج الإطار الحزبي للدولة. واستمر الاختلاف بين الجنسين في الظهور من خلال علاقات التمايز والتفاضل، سواء استندت هذه العلاقات إلى الفروق الثقافية والاجتماعية (النوع الاجتماعي)، أو إلى الفروق البيولوجية، أو إلى تفاعلها مع البيئة ومن أبرز النسويات الماركسيات خليدة مسعودي (تومي) ولويزة حنون وأخريات فضلن الالتحاق إلى جانب الجيش بحجة الوقوف ضد الإرهاب وقد وظّفت السلطة أحياناً حضور بعض الناشطات النسويات في الخطاب السياسي الرسمي.

تعتبر النسوية الماركسية «الدين» عاملاً ثقافياً يمكن أن يكون أداة للهيمنة الأبوية، لكنها تختلف في درجة النقد، فبعض الماركسيات يتبنين خطاباً نقدياً مباشراً للشريعة، مثلا كان الصدام في التسعينيات فكري مع الأحزاب الإسلامية بـ استلهام بعض التصورات النظرية الغربية، حيث لم تجد أرضية للتقاطع مع الإسلاميين بل كانت على طرف نقيض.

2-6-3. النسوية ذات المرجعية الإسلامية: تأثر التصور النسوي الإسلامي في الجزائر بالخطاب الإصلاحي الديني الذي قادته جمعية العلماء المسلمين، في لحظة مفصلية من تاريخ البلاد، لمواجهة الحركة الليبرالية الناشئة آنذاك وحركة دعاة الإدماج، التي كانت تسعى لدمج الجزائريين في المجتمع الفرنسي. مثّل هذا التيار الإسلامي الثقافي، المستمد شرائعه من القرآن والسنة النبوية، الإمام عبد الحميد بن باديس وتلميذه البشير الإبراهيمي، إلى جانب نخبة من العلماء المعاصرين لهما.

في مقالة نشرها في مجلة الشهاب بعنوان "المرأة"، بيّن عبد الحميد بن باديس وظيفة المرأة في الحياة من حفظ النسل وتربيته في أضعف أطواره" (عمامرة، 2001، صفحة 498)، أي أثناء الحمل والفصال، مؤكدًا دورها المحوري داخل البيت "فهي ربة البيت وراعيته، والمضطرة بمقتضى الخلقة للقيام به، فعلينا أن نعلمها كل ما تحتاج إليه للقيام بوظيفتها، وتربيتها على الأخلاق النسوية التي تكون بها المرأة لا نصف رجل، ولا نصف امرأة، فالتي تلد لنا رجلاً يطير خير من التي تطير بنفسها" (عمامرة، صفحة 498). كما حدّد بن باديس هوية المرأة الجزائرية بدينها ولغتها وقوميتها، داعيًا إلى غرس هذه الحقائق فيها «لتلد لنا أولادًا منا ولنا، يحفظون أمانة الأجيال الماضية للأجيال الآتية، ولا ينكرون، وقد تمخضت عن ذلك أحزاب إسلامية (حركة مجتمع السلم، جبهة العدالة والتنمية، النهضة...) معارضة للتيارات الإسلامية العلمانية، وداعية للدفاع عن حقوق المرأة لكن من منطق إسلامي يلتزم بالنصوص الشرعية.

وجدت الحركات النسوية الإسلامية أرضية مشتركة واسعة: المرجعية الدينية المحافظة على قوانين مثل قانون الأسرة 1984، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة المحجبة، و قد استفادت الأحزاب السياسية (مثل: حركة مجتمع السلم "حمس") من وجود نسويات إسلاميات ضمن قوائم الترشيحات الانتخابية، حيث كنّ واجهة مقبولة اجتماعياً لجذب

أصوات النساء المحافظات، ومع ذلك ظهرت توترات أحياناً، خاصة عندما تطالب النسويات الإسلاميات بتمكين حقيقي داخل الهياكل الحزبية بدل أدوارهن الرمزية أو التعبوية.

3-6-3. النسوية الحقوقية:

تركّز النسوية الحقوقية على تعديل القوانين بما يتماشى مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، مع السعي لضمان المساواة بين الجنسين في مختلف المجالات. وقد ارتبطت بالمنظمات الحقوقية والجمعيات المدنية بعد الانفتاح السياسي وتتبنى القوانين الدولية (سيداو مثلا) كمرجع مع السعي إلى إصلاح أو إلغاء النصوص القانونية التي ترى أنها تمييزية ضد النساء ، تتنوع خلفيات الناشطات فيها بين علمانيات ومعتدلات ومتدينات، لكنها عموماً تضع القانون الدولي والمواثيق الحقوقية فوق المرجعيات المحلية، وهو ما جعلها تصطدم نوعا ما مع النسوية والأحزاب الإسلامية، لأنها في نظرها تستورد القوانين الغربية ولا تراعي خصوصية البنية الثقافية، والصدام الأبرز كان على قانون الأسرة غير أنها تتفق معهم في معالجة القضايا الإنسانية (ك العنف الأسري أو التمثيل السياسي للمرأة).

يظهر أثر هذا التوجه بوضوح في حضور النساء المتزايد في قطاعات التعليم والعمل والإعلام. أمّا تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة فلا شك أن اعتماد سياسة التمييز الإيجابي (وتعني إجراءات خاصة ومؤقتة تهدف إلى منح فئة معيّنة) «بموجب القانون الذي يحدد الكيفيات الهادفة إلى زيادة فرص وصول المرأة إلى التمثيل في المجالس المنتخبة، والمعروف أكثر باسم نظام الحصص (الكوتا)، قد أحدث نقلة نوعية كبيرة في التمثيل السياسي للنساء. فعلى الصعيد الكمي، أصبحت النساء حاضرات الآن في جميع الهيئات المنتخبة.

أشارت تقارير المنظمات الدولية مرارًا إلى هذه الخطوة وأشادت بها. وتوضح بعض الأرقام هذه القفزة الكمية بشكل جلي: كان هناك 10 نساء في البرلمان سنة 1962، أي بنسبة 5.2% من النواب، مقابل امرأتين فقط سنة 1964 (1.4%)، و10 نساء سنة 1977 (3.4%)، و4 نساء فقط سنة 1982 (1.4%)، و7 نساء سنة 1986 (2.3%)، و12 امرأة في

المجلس الوطني الانتقالي، و13 امرأة سنة 1997 (3.2%)، و27 امرأة سنة 2002 (6.2%)، و147 امرأة سنة 2012 (31.6%)، وأخيرًا 112 امرأة سنة 2017 (24%)» (Dris-Aït Hamadouche, 2021).

ففي مجال التعليم العالي، ارتفعت نسبة الطالبات بشكل لافت، تشير بيانات إحصائية إلى أن «الفتيات أصبحَن الأغلبية المسجّلة بالجامعات الجزائرية، حيث وصلت نسبتهن إلى ما يقارب 60% من إجمالي الطلاب، مقارنة بـ 14% فقط مباشرة بعد الاستقلال و23% أواخر السبعينيات» (Haddad, 2006, p. 86).

تشير الباحثة زاهية واضح بديدي بأن تفوّق الفتيات قد بدأ في هذا المجال «منذ عام 2007، بالنسبة لامتحان البكالوريا، كانت التغيرات الأخيرة أكثر كارثية بالنسبة للفتيان. ففي عام 2007، وهو آخر عام نشرت فيه وزارة التربية الوطنية والديوان الوطني للإحصائيات نتائج حسب الجنس، كانت 61% من الحاصلين على شهادة البكالوريا من الفتيات)مقابل 39% فقط من الفتيان!)، رغم أن نسب النجاح كانت متقاربة نسبيًا بين الجنسين في البكالوريا العامة (43.7% للفتيات مقابل 39% للفتيان) وفي البكالوريا التقنية (70% مقابل 67.6% على التوالي). ويُعزى ذلك أساسًا إلى أن الفتيات كنّ يلتحقن بالمدرسة الثانوية بأعداد أكبر من الفتيان. لكن، ومنذ عام 2007، تدهورت أوضاع الفتيان بشكل كبير من حيث معدلات النجاح في البكالوريا، ويرى بعض الباحثين أن هذه التحولات قد تكون من بين العوامل التي أثرت في طريقة نشر الإحصاءات التعليمية في تلك الفترة. أما في القطاع الصحي، فتُمثل النساء حوالي 68% في 2009 و70% في 2010 من العاملين في المجالات الطبية ومستلزماتها، ما يعكس حضورًا نسويًا مؤثرًا في هذا المجال الحيوي» (Ouadah-Bedidi, 2018, p. 91).

تسجّل المرأة حضورًا ملحوظًا في قطاع الإعلام، في مؤسسة تُعد إستراتيجية على مستوى تشكيل الرأي العام وصورة المرأة في المجتمع، ما يتيح إمكانية إحداث تحولات إيجابية في الخطاب الإعلامي. كما يبرز تواجد نسوي في القطاعين التجاري وقطاع التوزيع، رغم استمرار هشاشة وضع النساء فيهما؛ إذ قد يتعرضن للاستغلال من قبل أرباب العمل، ويواجهن التحرش الجنسي أو الأخلاقي، إلى جانب عدم استقرار الأجور وغياب الأطر

التنظيمية التي تحمي حقوقهن. أما في المجال القضائي والتشريعي، فقد شهدت السنوات الأخيرة إصلاحات مهمة، أبرزها تعديل قانون الأسرة، وسن قانون مكافحة التحرش الجنسي، وهي تغييرات لم يكن من الممكن تصورها قبل عقدين. ومن المتوقع أن يكون لهذه الإصلاحات أثر ملموس على المدى القريب، وهو ما يستدعي من الحركة النسوية تطوير استراتيجيات أكثر فعالية لتعبئة النخب النسائية والجماهير، وضمان استثمار هذه المكاسب التشريعية في تعزيز مشاركة المرأة وحمايتها في المجالين العام والخاص.

3-7. التحديات البنيوية واستراتيجيات الفعل النسوي:

إن الخطاب السياسي الرسمي، رغم تبنيه نبرة عصرية، ظل يحمل نزعة محافظة تجاه المرأة، مما أعاق تشكل حركة نسوية مستقلة وفعالة. كما ساهمت على - حدّ تعبير - ناصر جابي بعض قوى اليسار، ذات المرجعية الماركسية التقليدية «ذات الحضور على مستوى الحركات الاجتماعية والسياسية المنادية بتحرر المرأة وحقوقها، فقد تم شبه توافق وإجماع إيديولوجي بين عدة أطرف فاعلة في السلطة والمعارضة شبه الرسمية، مفاده بأن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضاياها منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية الكلية، مما اثر سلبا على تكوين حركات نسوية مستقلة وفعالة خلال هذه الفترة» (جابي، 2008، صفحة 103).

فبالرغم من الارتفاع اللافت في نسب تعليم النساء في الجزائر خلال العقود الأخيرة، «لم ينعكس هذا التقدم تعليميًا على نحو مماثل في سوق العمل. إذ يظلّ حضور المرأة محدودًا ومحصورًا في مجالات تقليدية تُعَدّ امتدادًا للأدوار الأسرية، مثل التعليم، الصحة، والخدمات الإدارية، مع ضعف انخراطها في القطاعات الإنتاجية أو القيادية. ويرتبط هذا الواقع بعوامل متعددة، منها استمرار التقسيم الجندري للعمل، وطبيعة السياسات العمومية التي، رغم تبنّيها خطابات مناهضة للتمييز، لم تنجح في إحداث تحول بنيوي في مشاركة النساء الاقتصادية» (Guedjali, 2022).

4. تحليل سوسيولوجي نقدي للوضع الراهن للحركة النسوية في الجزائر:

4-1.الحضور في مجالات التعليم والعمل:

شهدت العقود الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في معدلات تعليم الفتيات، حيث تجاوزت نسبة الناجحات في شهادة البكالوريا نصف المترشحين (56% عام 2006). كما تسجل النساء حضورًا قوياً في قطاعات التعليم والصحة والإدارة، إذ يشكلن حوالي 70% من العاملين في القطاع الطبي. غير أن هذا الحضور الكمي لا يترجم بالضرورة إلى مكاسب نوعية، إذ يظل تمثيل النساء ضعيفًا في مواقع صنع القرار والقيادات المؤثرة وكذلك في عالم الشغل، وهو ما تشيره «معطيات الديوان الوطني للإحصاء بأن ولوج الأنثى لعالم الشغل مازال ضعيفا، ولم يبلغ ما تطمح إليه الأنثى، فخلال الفترة 2015/2011، انتقلت اليد العاملة النسوية من 16.26% إلى 18.26% من إجمالي المشتغلين، أين قدر عددهم سنة 2015 بـ 1934000 مشتغلة، وعلى العكس من ذلك تعرف الفتاة اليوم اكتساح واسع في قطاع التربية » (زيان و سالمي، صفحة 406).

4-2. التفاوت بين المدن والأرياف: تركّز النشاط النسوي في المدن الكبرى، وخاصة العاصمة، في حين بقيت المناطق الريفية مهمّشة نسبيًا، سواء من حيث الخدمات الموجهة للنساء أو مشاركة المرأة في العمل الجمعوي والسياسي. هذا التوزيع غير المتوازن يعمّق الفجوة بين نساء المدن ونساء الريف، حيث لوحظت مقاومة للتغيير في الريف بسبب قوة البنى الاجتماعية التقليدية التي ما تزال تؤثر في توزيع الأدوار بين الجنسين وعادة ما تدافع عنها المرأة ذاتها من خلال طقوس وممارسات تعيد إنتاج الهيمنة الذكورية، فعلى سبيل المثال يشير (Zian, 2019) أن بعض الطقوس والممارسات المرتبطة بالزواج، كما في حالة زواج سيدي معمر بتنس، تُعيد المرأة إنتاج هيمنة الذكور عبر ممارسات وأنشطة طقوسية تحفظها النساء أنفسهن، مما يكشف أن مقاومة التميز الجندري تتطلب تفكيك البنى الرمزية والثقافية، لا الاكتفاء بالإصلاحات القانونية. ففكرة «العمل عن طريق مشروع أصبحت حقيقة عند عدد كبير من الجمعيات. المسائل المتعلقة بالدور يجب أن تلعبه في المجتمع وتجاه النساء، والعمل على الذهنيات، مازال متوصلاً» (رمعون، 1999).

4-3. أثر التحولات الاقتصادية: أثرت الأزمة الاقتصادية في التسعينيات وبداية الألفية على فرص النساء في سوق العمل. فبينما فرضت الظروف الاقتصادية على بعض الأسر

السماح بخروج المرأة للعمل، غالبًا ما انحصرت هذه الفرص في وظائف منخفضة الأجر أو في القطاع غير الرسمي، مما حرم العاملات من الحماية القانونية والحقوق النقابية.

4-4. الانقسام الإيديولوجي: تتسم الحركة النسوية الجزائرية -كما سبق الإشارة إليه- بانقسامات على أساس المرجعيات الفكرية:

- تيارات يسارية تربط قضايا المرأة بالصراع الطبقي والبنية الاقتصادية للمجتمع.
- تيارات إسلامية تعتبر أن تمكين المرأة يجب أن يتم في إطار القيم الدينية المحلية.
- تيارات علمانية وحقوقية تستند إلى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

حدّ هذا الانقسام، مع غياب التنسيق بين الجمعيات، من قدرة الحركة على صياغة خطاب موحّد أو برنامج عمل وطني.

4-5. نخبوية الخطاب وضعف القاعدة الشعبية:

رغم بروز نساء في مناصب وزارية ودبلوماسية وإدارية، لم تتمكن الحركة النسوية من ترسيخ حضورها في الوسط الشعبي أو النقابي بالقدر المطلوب. «كما فشلت التنظيمات النسائية مثلا رغم التأنيث الكبير للجامعات أو حتى عالم الشغل النسوي المؤهل بحكم تكوينه وتمركزه لتقبل مثل هذه الأفكار» (جابي، صفحة 104)، وفشلت كذلك في استقطاب الطالبات والشابات في الأوساط الجامعية، وفي ظل التحولات الرقمية وتنامي دور وسائل التواصل الاجتماعي، بدأت أشكال جديدة من النشاط النسوي في الظهور في الجزائر، تعتمد على الحملات الرقمية والتعبئة الافتراضية، وهو ما قد يعيد تشكيل أنماط العمل النسوي في المستقبل.

خاتمة:

تشكلت الحركة النسوية في الجزائر في سياق تاريخي معقّد، جمع بين النضال الوطني ضد الاستعمار، والتحولات الاجتماعية والسياسية بعد الاستقلال، والتأثيرات الفكرية العالمية. ورغم تنوع تياراتها - الماركسية، الإسلامية، الحقوقية – فإنها تشترك في السعي نحو

تحسين أوضاع المرأة، سواء من خلال تعديل التشريعات أو تعزيز التعليم أو تمكين النساء اقتصادياً.

لقد حققت المرأة الجزائرية مكاسب معتبرة في التعليم، والحضور المهني، وبعض المناصب السياسية، لكن هذه الإنجازات لا تخفي التحديات البنيوية التي تواجه الحركة، وأبرزها:

- نخبوية الخطاب وضعف الانتشار في الأوساط الشعبية والريفية.
- انقسام داخلي على أساس المرجعيات الفكرية (ماركسية، إسلامية، علمانية).
- هشاشة مشاركة النساء في سوق العمل، خاصة في القطاع غير الرسمي.
- ضعف التنسيق بين الجمعيات، ممّا قلل من فاعليتها في التأثير على السياسات العمومية.

توصيات الدراسة:

- العمل الميداني في المناطق الريفية والمهمشة، مع تطوير برامج موجهة خصيصًا لهذه الفئات.
- إقامة شراكات بين الجمعيات النسوية والمنظمات الشبابية والنقابية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، لزيادة الضغط على صانعي القرار.
- إيجاد توازن بين المرجعية الثقافية المحلية والمعايير الكونية لحقوق الإنسان، بما يضمن قبول الخطاب مجتمعيًا وفاعليته في آن واحد.
- دعم برامج ريادة الأعمال النسائية والمؤسسات الاقتصادية، وتوسيع فرص التكوين المهني، وتوفير الحماية الاجتماعية للعاملات في القطاع غير الرسمي.
- تعزيز حضور الحركة النسوية في الجامعات والمدارس من خلال الأنشطة الثقافية والتوعوية، لضمان استمرارية الرسالة وتجديد النخب النسوية.

وفي ظل التحولات التكنولوجية الراهنة، يبرز الذكاء الاصطناعي كأحد الأدوات التي يمكن للحركة النسوية الاستفادة منها، ليس فقط في تسهيل الوصول إلى التعليم والصحة، بل أيضًا في خلق فرص متكافئة للنساء في سوق العمل. وفي هذا السياق، يوضح (Benaired, Benbali, & Zian, 2024) أن توظيفه بطريقة أخلاقية وعادلة يتيح فرصًا

حقيقية لتمكين النساء وتعزيز اندماجهن الاجتماعي، بما يسهم في الحدّ من أوجه التفاوت داخل المجتمع.

إن مستقبل الحركة النسوية في الجزائر لن تحدده الضغوط الدولية أو التحولات الاقتصادية وحدها، بل سيعتمد بالدرجة الأولى على قدرتها على التجذّر في المجتمع، وبناء خطاب يحرر المرأة فعليًا من القيود الاجتماعية والاقتصادية، دون الانفصال عن السياق الثقافي المحلي. وهي مهمة تتطلب عملاً جماعيًا طويل الأمد، ورؤية شاملة تتجاوز الانقسامات، لتضع المرأة في قلب مشروع التنمية الوطنية، وبذلك، تظل النسوية في الجزائر مشروعًا مفتوحًا على إعادة التشكل، في ظل التوتر المستمر بين المحلي والعالمي.

قائمة المراجع:

إبراهيم الحيدري. (2003). النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. لبنان: دار الساقي.

الإسكوا. (2005). اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا. (2005). الحركات النسائية في العالم العربية. الأمم المتحدة، نيويورك: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

أمال كمال بيومي. (1986). الحركة النسائية في مصر ما بين الثورتين 1919 و1952. مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

أنتوني غيدنز. (2005). علم الاجتماع ترجمة: فايز الصياغ. لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

برهان غليون. (2006). إغتيال العقل محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية. المغرب: المركز الثقافي العربي.

بلقاسم القطعة. (25 10, 2021). قاسم القطعة. (25 10, 2021). التحرر بالسلطوية»: قراءة في الانخراطات السياسيّة للحركة النسوية الجزائرية المعاصرة. تاريخ الاسترداد 9 8, 2025، من https://caus.org.lb:

https://caus.org.lb/liberation-by-authoritarianism-a-reading-of-the-political-engagements-o

تركي رابح عمامرة. (2001). الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر المعاصرة. الجزائر: ANEP المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر .

حنين البرزاوي. (20 6, 2018). الحركة النسويّة المصرية: بين الموروث الثقافي والنشاط السياسي (نساء ميدان التحرير أنموذجاً). تاريخ الاسترداد 5 7, 2025، من https://journals.openedition.org/insaniyat/16709: https://doi.org/10.4000/insaniyat.16709

رياض القرشي. (2008). النسوية قراءة في الخلفية المعرفية لخطاب المرأة في الغرب. اليمن: دار حضرموت للدراسات والنشر.

زكي الميلاد. (2001). تجديد التفكير الديني في مسألة المرأة. المغرب: المركز الثقافي العربي.

سارة جامبل. (2002). النسوية وما بعد النسوية، (تر: أحمد الشامي). القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

محمد زيان. (2018). أزمة الرجولة والهجرة غير الشرعية نحو أوروبا: رؤية سوسيولوجية نحو الدفاع عن القيم التقليدية لدى الشباب الجزائري . اضافات المجلة العربية لعلم الاجتماع ، 175-195.

محمد زيان، و الجيلالي سالمي. (2022). أزمة الرجولة والحراك النسوي لقطاع التعليم في الجزائر من وجهة نظر الذكور: قراءة أنثروبو ديموغرافية. الباحث للدراسات الإنسانية والاجتماعية. الباحث للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، 395-410.

محمود عودة. (د.ت). تاريخ علم الاجتماع مرحلة الرواد، جزء 1. لبنان: دار النهضة العربية.

مليكة رمعون. (1999). مليكة رمعون. (1999). الجمعيات النسوية من أجل حقوق المرأة. إنسانيات. إنسانيات ، 45-48.

ناصر جابي. (2008). الجزائر الدولة والنخب دراسة في النخب الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية. الجزائر: منشورات شهاب.

AFC. (2022, 6 1). ذاين يكفي ستوب. Consulté le 8 7, 2025, sur https://www.dhayen.org: https://www.dhayen.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d9%81%d8%ad%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d9%8a%d8%a9

Benaired, A., Benbali, S., & Zian, M. (2024). AI: Bridging Societies for a Brighter Future. Djoussour El-maarefa , 444-453.

Dris-Aït Hamadouche, L. (2021, 11 21). Les femmes dans le système politique algérien : entre inclusion sélective et exclusion ciblée. Insaniyat , 75-86.

Guedjali, A. (2022). Status of Algerian women: between public policies and social practices. SocioEconomic Challenges, 6(3) , 114-122.

Haddad, Z. (2006, 5 22). (2006, 5 22). En Algérie, Clio, numéro 9-1999. Consulté le 12 13, 2024, sur Femmes du Maghreb: http://clio.revues.org/index639.html

LEBAS, C. (2006). Relations familiales, normes genrées, et militantisme féminin en Algérie : jalons pour une anthropologie de la violence, Département de ethnologie et de sociologie comparative. France, Paris, Nanterre: Université Paris X Nantrre.

Ouadah-Bedidi, Z. (2018). Gender Inequity in Education in Algeria: When Inequalities are Reversed. Journal of Education & Social Policy , 84-105.

Zian, M. (2019). Les femmes et la domination masculine dans les traditions de mariage de «Sidi Mâamar» (Ténès- Chlef) Algérie. Dialogue Méditerranéen , 72-87.